

Distr.: Limited
15 December 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام

الدورة الرابعة

تشكيلة غينيا - بيساو

مشاريع استنتاجات لجنة بناء السلام وتوصياتها بشأن الحالة الراهنة في غينيا - بيساو

إن لجنة بناء السلام،

إذ تلاحظ أن حكومة غينيا - بيساو ولجنة بناء السلام اعتمدتا الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وأن اللجنة والحكومة اتفقتا على تتبع التقدم المحرز نحو تنفيذ الالتزامات الواردة في الإطار الاستراتيجي من خلال إجراء عملية استعراض منتظمة. وأن الفترة التي تغطيها عملية الاستعراض الأولى تمتد من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩،

وإذ تلاحظ أيضا أن عملية الاستعراض قد أجريت في ظل قيادة الحكومة من خلال اللجنة التوجيهية الوطنية لبناء السلام والأفرقة العاملة المواضيعية، بدعم من الأمم المتحدة، وعلى أساس مشاورات واسعة النطاق مع المجتمع المدني وممثلين عن المجتمع الدولي في غينيا - بيساو، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية،

١ - تلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها اللجنة الانتخابية الوطنية والأطراف الفاعلة السياسية الوطنية من أجل النجاح في إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وفقا للمعايير الدولية، وتعرب عن تقديرها للمجتمع الدولي والأمم المتحدة لمساهماهما في العمليتين الانتخابيتين، بما في ذلك من خلال إيفاد بعثات للمراقبة الدولية؛



- ٢ - **تلاحظ** التقدم المحرز في تحسين المالية العامة، ولا سيما الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل الانتظام في سداد رواتب موظفي الخدمة المدنية، وترحب باعتماد قانون للاستثمار الخاص وكذلك بالجهود المستمرة المبذولة لتهيئة بيئة مواتية للقطاع الخاص؛
- ٣ - **ترحب** بإنجاز تعداد أفراد القوات المسلحة والمحاربين القدماء في غينيا - بيساو وتشجع القوات العسكرية على مواصلة المشاركة في عملية إصلاح قطاع الأمن، كما ترحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة نحو اعتماد إطار تشريعي لصندوق المعاشات التقاعدية؛ وتتطلع إلى إنجاز العملية التشريعية لإصلاح قطاع الأمن في وقت مبكر، بالتشاور التام مع الشركاء المعنيين؛
- ٤ - **ترحب** بالإصلاحات الجارية في قطاع العدل، بما في ذلك اعتماد التشريعات ذات الصلة وجهود بناء القدرات؛ وتسليط الضوء على الحاجة إلى مزيد من التكامل بين الإصلاح القضائي والاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وإلى مضاعفة الجهود لمكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب والفساد، وتعزيز القدرات المؤسسية للشرطة والجهاز القضائي؛
- ٥ - **تؤكد** ضرورة قيام المجتمع الدولي بالمساهمة بعزم في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات عبر الحدود الوطنية وشبكات الجريمة المنظمة، بما في ذلك عن طريق اتخاذ تدابير للحد من الطلب على المخدرات؛
- ٦ - **تخطط علما مع التقدير** بوضع الخطة الوطنية للإصلاح وبناء القدرات في مجال الإدارة العامة، التي تشكل إطارا رئيسيا لانخراط البلد في العمل مع شركائه؛
- ٧ - **تلاحظ مع القلق** التحديات التي لا تزال قائمة في مجالات البطالة بين الشباب والفقر وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، لا سيما في قطاعي الصحة والتعليم، والتي يمكن أن تقوّض عملية بناء السلام؛
- ٨ - **تعرب عن القلق** إزاء التهديدات الإقليمية لبناء السلام في غينيا - بيساو؛ وتلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها الشركاء، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، للتصدي لتلك التهديدات؛ وتشدد في هذا الصدد على ضرورة التصدي المجتمع الدولي للتهديدات التي يطرحها انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، بما في ذلك عن طريق جمعها وتدميرها؛
- ٩ - **تؤيد** التوصيات التالية الصادرة في سياق استعراض الإطار الاستراتيجي لبناء السلام، مع مراعاة الأولويات المحددة في الإطار الاستراتيجي، والآراء التي أعرب عنها في التقرير المرحلي الذي أعدته حكومة غينيا - بيساو:

التوصيات المقدمة إلى حكومة غينيا - بيساو:

(أ) الاستمرار في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لقطاع الأمن والدفاع باعتبارها مسألة ذات أولوية، وذلك بالتنسيق الكامل مع الاتحاد الأوروبي وغيره من الشركاء الدوليين وبدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، ولا سيما من خلال الإسراع في إنشاء صندوقٍ للمعاشات التقاعدية ووضع خطط لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإنجاز تعداد قوات الأمن؛ وإعادة تحديد دور قوات الأمن المختلفة؛ وتنشيط لجنة التوجيه المشتركة بين الوزارات التي تشرف على عملية إصلاح قطاع الأمن، وتنظيم مائدة مستديرة حول إصلاح قطاع الأمن تُعرض في إطارها خطة لتنفيذ إصلاح هذا القطاع مع تحديد أولوياتها وتقدير تكاليفها، وتوزيع المسؤوليات بوضوح داخل الحكومة؛

(ب) بذل جميع الجهود الممكنة من أجل التنفيذ الكامل للخطة التشغيلية الوطنية لمكافحة المخدرات المعتمدة في عام ٢٠٠٧، مع التركيز على تعزيز مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وعلى التعاون الدولي في المسائل الجنائية؛

(ج) الاستمرار في التصدي للأخطار الأمنية العابرة للحدود، التي تهدد عملية بناء السلام، وذلك من خلال التعاون مع البلدان المجاورة والأطراف الفاعلة الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ ومواصلة بناء القدرة على مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك عن طريق جمعها وتدميرها؛

(د) مواصلة بذل الجهود، لما في ذلك من أهمية بالغة، من أجل: إصلاح قطاع العدل، بما في ذلك فيما يتعلق بالجوانب ذات الصلة بموظفي الجهاز القضائي؛ وتعزيز مكافحة الفساد والإفلات من العقاب، بما في ذلك من خلال اعتماد التشريعات اللازمة وإصلاح البنية التحتية القضائية؛ وتسريع العمل الذي تقوم به لجنة التحقيق في الاغتيالات السياسية التي ارتكبت في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠٠٩؛

(هـ) توطيد التقدم المحرز في مجال المالية العامة، ولا سيما من خلال وضع استراتيجيات للتنويع وإضافة قيمة للصادرات؛ واتخاذ مزيد من الخطوات لتهيئة بيئة مواتية لزيادة الاستثمار الخاص؛ والاستمرار في مواجهة الاختناقات في البنية التحتية، ولا سيما في قطاع الطاقة؛

(و) مواصلة الإصلاحات والتدابير اللازمة للتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها البلد، ولا سيما الشواغل المباشرة للشباب والنساء والفئات الضعيفة الأخرى، في ضوء تأثيرها المحتمل على عملية بناء السلام؛

(ز) العمل مع الشركاء على تنفيذ الخطة الوطنية للإصلاح وبناء القدرات في مجال الإدارة العامة؛ ومراجعة القوانين الأساسية وذلك من أجل كفالة وجود تعريف واضح للأدوار والمسؤوليات القائمة في مجال الخدمة المدنية؛ ووضع الصيغة النهائية لدراسة أجريت بشأن إنشاء صندوق عام للمعاشات التقاعدية؛ وإنشاء نظام إلكتروني (مركز بيانات) لإدارة المعلومات في القطاع العام، وتعزيز الجهود الرامية إلى تحسين تدريب موظفي الخدمة المدنية، بما في ذلك من خلال إنشاء أكاديمية وطنية للإدارة العامة؛

(ح) تعزيز الحوار والمصالحة فيما بين الأحزاب السياسية وأصحاب المصلحة الوطنيين؛ واعتماد التشريعات اللازمة لإجراء الانتخابات المحلية المقبلة؛ ومراعاة الدروس المستفادة من تنظيم الانتخابات الماضية؛ ومواصلة تعزيز قدرة واستقلال اللجنة الانتخابية الوطنية؛

(ط) مواصلة إدماج منظور جنساني في إطار جهود بناء السلام المبذولة في البلد؛
(ي) التعاون بشكل كامل مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل الجديد لبناء السلام في غينيا - بيساو من أجل كفالة توفير الدعم الكافي لجميع جهود توطيد السلام وتنسيقها، ولا سيما في نطاق أنشطة إصلاح قطاع الأمن التي يدعمها الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف؛

التوصيات المقدمة إلى لجنة بناء السلام:

(ك) القيام، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، بتعزيز التنسيق فيما بين الشركاء المعنيين بإصلاح قطاع الأمن، ولا سيما الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الثنائيون، ضمانا لاتساق المساعدة الدولية الحالية والمقبلة مع الأولويات التي حددتها الحكومة، ومواصلة حشد الموارد اللازمة لمعالجة المجالات ذات الأولوية، مثل تنفيذ التشريعات اللازمة لإصلاح قطاع الأمن، وإنشاء صندوق للمعاشات التقاعدية؛

(ل) مواصلة إيلاء أولوية عالية لدعم الحكومة في تنفيذ الخطة التشغيلية الوطنية لمكافحة المخدرات، وخاصة فيما يتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة، بما في ذلك من خلال مبادرة ساحل غرب أفريقيا وغيرها من أشكال التعاون الرامية إلى كفالة النجاح في محاكمة المتجرين بالمخدرات؛

(م) الاستمرار في أخذ البعد الإقليمي لبناء السلام بعين الاعتبار من خلال التعاون وتبادل الدروس المستفادة فيما بين التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء

السلام، وتشجيع التنسيق بين الأطراف الفاعلة الإقليمية ودعم الحكومة في تعاونها مع البلدان المجاورة؛ والقيام في هذا الصدد بدعم المبادرات الوطنية والإقليمية الرامية للتصدي للتهديدات التي يطرحها انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة؛

(ن) الاستمرار في دعم الحكومة في سعيها إلى إصلاح قطاع العدل وتعزيز الآليات والمؤسسات القضائية باعتبار ذلك مسألة ذات أهمية بالغة لعملية بناء السلام، ودعم عمل اللجنة الوطنية للتحقيق في الاغتيالات السياسية التي ارتكبت في عام ٢٠٠٩؛

(س) مساعدة الحكومة في توطيد التقدم المحرز في مجال المالية العامة؛ ودعم الخطوات اللازمة لتهيئة بيئة مواتية للاستثمار الخاص؛ ومواصلة الدعوة في أوساط جميع الشركاء إلى تنفيذ البرامج الرامية إلى التغلب على الاختناقات في البنية التحتية، ولا سيما في قطاع الطاقة؛ والتشجيع على الوصول إلى نقطة الإنجاز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

(ع) مساعدة الحكومة في معالجة البعد الإنمائي لعملية بناء السلام، بما في ذلك التحديات القائمة في القطاعات الاجتماعية، والتي إذا ما تُركت دون حل ستؤدي إلى تقويض عملية بناء السلام في البلد؛

(ف) تقديم الدعم لتنفيذ الخطة الوطنية للإصلاح وبناء القدرات في مجال الإدارة العامة ولحشد الموارد لتدريب موظفي الخدمة المدنية، بما في ذلك من خلال إنشاء أكاديمية وطنية للإدارة العامة؛

(ص) دعم إجراء حوار وطني شامل بين الأحزاب السياسية وأصحاب المصلحة، وحشد الموارد لتعزيز قدرات اللجنة الانتخابية الوطنية، وذلك بهدف تنظيم الانتخابات المحلية المقبلة؛

(ق) مواصلة دعم الحكومة، بالتنسيق مع أصحاب المصلحة المعنيين، في إدراج بعد جنساني ضمن جميع جهود بناء السلام المبذولة في البلد؛

(ر) دعم التشغيل الكامل لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو بوصف ذلك خطوة حاسمة نحو تعزيز التنسيق بين الشركاء المعنيين المشاركين في الجهود المبذولة لتوطيد السلام.